ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

19 مارس 2024

حزمة مساعدات أوروبية في طريقها لمصر

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
أسماء فهمي
سالي عاشور
أمل إسماعيل
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

27 معلومة مصورة

28 مقالات تحليلية

تقديم

صباح الخير قراءنا الأعزاء، وأهلا بكم في عدد جديد حافل بالأخبار بعد حوالي أسبوعين من قرارات المركزي المهمة، فنحن على موعد لحزمة تمويلية أخرى من الاتحاد الأوروبي لا نعلم حجمها أو شروطها بالتحديد، إلا أنها أخبار جيدة تعزز من موقف السيولة الدولارية بالدولة المصرية وتعزز من قدرة الاقتصاد المصري على جذب استثمارات أخرى من دول ومؤسسات دولية أخرى وتحسن من تصنيفها الائتماني، خاصة وأن النتائج الأولية الإيجابية لقرار التسعير العادل للجنيه المصري ورفع سعر الفائدة لاحتواء التضخم جاءت بنتائج أولية حول تغيير النظرة المستقبلية لمصر إلى إيجابية، وتحسين تدفق تحويلات المصريين العاملين بالخارج والعديد من المزايا الأخرى التي نستعرضها بالتفصيل خلال نشرتنا.

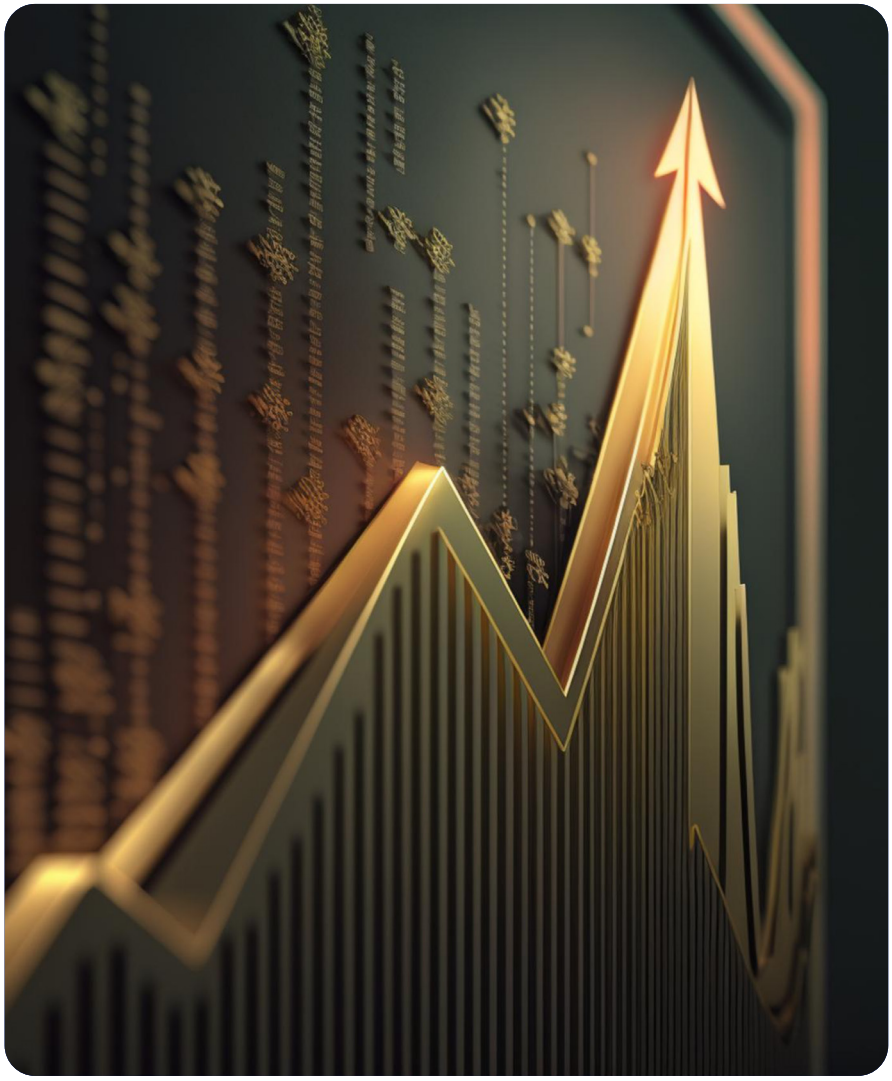

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

- **حزمة من المساعدات الأوروبية في طريقها لمصر**

من المتوقع أن تحصل مصر على حزمة مساعدات تتراوح بحوالى بين 5-6 مليارات دولار من الاتحاد الأوروبي، بينما ذكرت صحيفة فايننشال تايمز أن القيمة قد تصل إلى حوالي 7.4 مليارات يورو، وتشمل منحًا وقروضًا ميسرة لدعم اقتصاد مصر وتقليل تدفق المهاجرين إلى أوروبا، ولا يوجد أي تفاصيل حتى الآن عن آلية السداد، والضمانات الاستثمارية، وهل سيكون في شكل استثمارات جديدة أو في شكل دعم مباشر للحكومة أم ستركز على القطاع الخاص، إلا أن زيارة وفد الاتحاد الأوروبي لمصر تأتي في وقت محوري للغاية، حيث إنها تأتي في سياق تغيرات جوهرية يشهدها الاقتصاد المصري. من بين هذه التحولات المهمة، الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وصفقة رأس الحكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتغيير منظومة تسعير الجنيه المصري، ورفع أسعار الفائدة لاستهداف التضخم، هذه الخطوات الجادة والحاسمة التي تتخذها مصر تعزز فرصها لجذب استثمارات من الاتحاد الأوروبي، والتي قد تأتي بحزمة مالية مهمة تعزز من القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وتدعم عملية التنمية والنمو الاقتصادي.

بحسب بيانات العام 2023، أوروبا تُعدّ الشريك التجاري الأول لمصر بإجمالي تجارة يبلغ حوالي 37 مليار يورو، تليها الصين في المرتبة الثانية بتبادل تجاري يصل إلى حوالي 15.5 مليار دولار، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة بإجمالي تبادل تجاري يبلغ حوالي 8.5 مليارات دولار أمريكي. يعود هذا النجاح إلى العلاقات التجارية والدبلوماسية القوية بين مصر والاتحاد الأوروبي، وتوقيع العديد من الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية الشراكة واتفاقية الجوار الأوروبي، واتفاقية التعاون التجاري والتنمية، مما أسهم في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما منذ عام 2004 إلى 2023، مع ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في مصر وخلق أكثر من 500 ألف فرصة عمل.

يبلغ إجمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي في مصر حوالي 38.8 مليار يورو، مما يمثل حوالي 39% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. تتنوع هذه الاستثمارات في عدة قطاعات مختلفة، مما يعكس التنوع والشمولية في التعاون الاقتصادي بين الجانبين، قطاع الطاقة يأتي في المقدمة بإجمالي استثمارات تقدر بحوالي 4.2 مليارات يورو، يليه قطاع النقل باستثمارات بحوالي 3.6 مليارات يورو، وقطاع المياه

والصرف الصحي بإجمالي استثمارات بحوالي 2.8 مليار يورو. كما يشمل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومصر الاستثمارات في مجال التنمية الاجتماعية بإجمالي استثمارات بحوالي 2.5 مليار يورو، ويأتي قطاع الزراعة بإجمالي استثمارات بحوالي 1.8 مليار يورو. بالإضافة إلى الاستثمارات، قدم الاتحاد الأوروبي أيضًا مساعدات اقتصادية إنمائية لمصر خلال الفترة من عام 2014 إلى 2020 بحوالي 5.2 مليارات يورو، مما يظهر التزام الاتحاد الأوروبي بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر.

أما عن ملف التبادل التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي نجد أن هناك تنوعًا كبيرًا في الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي. حيث يعتبر الشريك التجاري الأول لمصر، وتتمثل صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي في عدة قطاعات رئيسية:

- **المنتجات البترولية:** تشكل حوالي 50% من الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تشمل النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة مثل الغاز المسال.

- **المنتجات الزراعية:** تشكل حوالي 23% من الصادرات، تتنوع بين الحاصلات البستانية والخضروات والأرز.

- **المنتجات الصناعية:** تشكل حوالي 17% من الصادرات، وتشمل المنتجات الكيماوية مثل الأسمدة والمنتجات البلاستيكية، والمنتجات المعدنية، والمنتجات الغذائية المعلبة.

- **المنتجات الغذائية:** تشكل حوالي 5% من الصادرات، تتنوع بين المنتجات الغذائية الطازجة مثل الخضار والفواكه، والمنتجات الغذائية المصنعة مثل اللحوم والألبان.

- **المنتجات النسجية:** تشكل حوالي 3% من الصادرات، وتشمل الملابس الجاهزة والغزل والنسيج.

هذا التنوع يعكس قدرة الاقتصاد المصري على تلبية احتياجات السوق الأوروبية المتنوعة، ويعزز من فرص التجارة والتعاون الاقتصادي بين الجانبين.

- **أسبوع آخر من التحسن الاقتصادي بمصر**

شهد الأسبوع الماضي تحسنًا ملموسًا في الوضع المالي والنقدي بمصر، حيث تلقت البلاد تدفقات استثمارية أجنبية متزايدة بعد التعويم. من المتوقع أن تصل قيمة التمويلات الخارجية المستقبلة إلى 20 مليار دولار، تتضمن 8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي و3 مليارات من البنك الدولي، إلى جانب تمويلات من الاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة. يشير ارتفاع قيمة الجنيه المصري بنسبة 6% مقابل الدولار منذ التعويم إلى تعافي العملة المحلية، حيث بلغ متوسط سعر الدولار 47.9 جنيهًا أمس. وفي سياق آخر، تستمر الجهود لتسهيل عمليات الإفراج عن البضائع بالموانئ، حيث تم الإفراج عن بضائع بقيمة 3 مليارات دولار خلال الأيام القليلة الماضية، وفقًا لتصريحات رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي.

فـي إطـار تعـاملات الإنتربنـك، اسـتمرت أحجام تـداول العـملات الأجنبية فـي الارتفـاع، حيث قامـت البنوك المحلية بشـراء وبيع مـا يزيد عن 4.8 مليـارات دولار منـذ يـوم التعويم فـي 6 مارس وحتى الأربعـاء 13 مارس، وفقًـا لمصـادر مصرفيـة. ومـن جانـب آخـر، أعلنـت العديـد مـن البنـوك عـن زيـادة حـدود اسـتخدامات بطاقـات الائتمـان بالعملـة الأجنبيـة هذا الأسـبوع، بما فـي ذلك البنك الأهلي وبنك مصر والبنـك التجاري الدولي والبنـك العربـي الأفريقـي الدولـي وبنـك «أبـو ظبـي» الإسلامـي وبنـك «أبـو ظبـي» التجـاري. وفـي سـياق آخـر، شـهدت تحـويلات المغتربيـن ارتفاعًـا ملحوظًـا، حيـث ارتفعـت 10 أضعـاف منـذ تعويـم الجنيـه، وفقًـا لتصريحـات رئيـس بنـك مصـر، محمد الأتربـي، لقناة «إكسـترا نيـوز» يوم الأربعـاء، دون ذكـر المزيـد مـن التفاصيـل حول قيمـة تلـك التحويلات.

بعـد تعويـم الجنيـه المصـري، تزايدت حصيلـة التنـازلات الدولارية لدى شـركات الصرافـة فـي البلاد، حيـث بـاع العـملاء مـا يعـادل أكثـر مـن 1.05 مليـار جنيـه من العملات الأجنبية لشـركات مثـل الأهلي للصرافة ومصـر للصرافـة وكايـرو للصرافـة. وفـي السـياق نفسـه، اسـتمر المسـتثمرون المصريـون والأجانـب فـي شـراء أذون الخزانـة بالجنيـه المصـري، حيـث قام البنـك المركزي ببيع أذون لأجل عـام بقيمة 217.9 مليـار جنيـه وأذون لأجل سـتة أشـهر بقيمـة 46.8 مليار جنيـه. انخفض متوسـط العائد علـى الأذون لأجل عام وسـتة أشـهر بشـكل ملحـوظ، ممـا يعكـس عـودة شـهية المسـتثمرين للديـون المحليـة.

فـي الأسـبوع الماضـي، قـام بنـكا J.P. Morgan وسـيتي جـروب بتوصيـة بشـراء أذون خزانـة بالجنيـه المصـري

لفترة عام واحد، بينما نصحت سيتي جروب عملاءها بالتوقف عن الشراء في حال انخفض سعر الجنيه إلى 60 جنيهًا مقابل الدولار. وفي الوقت نفسه، قامت شركة بلوباي أسيت مانجمنت بشراء أذون الخزانة المحلية بعد خمس سنوات من التخوفات، حيث أعربت عن تفاؤلها على المدى القصير نظرًا لاتخاذ مصر جميع الإجراءات اللازمة باستثناء إجراء تعديل وزاري. بالإضافة إلى ذلك، رفضت الحكومة جميع العروض المقدمة في عطاء سندات الخزانة بالجنيه، حيث أُشير إلى أن وزارة المالية أبدت استياءها من الأسعار المرتفعة المطلوبة من المستثمرين لشراء السندات ذات الأجل الثلاث والخمس سنوات. وفي إشارة إيجابية، قامت وكالة التصنيف الائتماني موديز بتغيير نظرتها المستقبلية للودائع طويلة الأجل لخمسة بنوك محلية في مصر إلى إيجابية من سلبية، بما في ذلك البنك الأهلي المصري وبنك مصر وبنك القاهرة والبنك التجاري الدولي وبنك الإسكندرية، مع الإشارة إلى تصنيفات محددة لودائعها الطويلة الأجل.

بعد قرار وكالة التصنيف الائتماني تغيير نظرتها المستقبلية لمصر إلى إيجابية وتأكيد تصنيفها الائتماني عند Caa1، شهدت مصر ارتفاعًا في معدل التضخم خلال فبراير بنسبة 5.9% عن الشهر السابق، ووصلت إلى 35.7%. يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة استثنائية في أسعار المواد الغذائية، مدفوعة بتدهور الجنيه في السوق الموازية قبيل قرار تعويمه، حسبما أفاد محمد أبو باشا، كبير محللي الاقتصاد لدى إي إف جي هيرميس، لبلومبرج، وتشير بعض التوقعات إلى احتمالية حدوث ارتفاع طفيف في معدل التضخم، ولكن ليس في فبراير، حيث يعكس الارتفاع المفاجئ في معدل التضخم ارتفاع الأسعار قبل الإعلان عن صفقة رأس الحكمة وقرار تعويم الجنيه ورفع أسعار

الفائدة بقيمة 600 نقطة أساس الأسبوع الماضي. يخشى بعض الأشخاص من أن ذلك قد يضيف ضغوطًا تضخمية جديدة. من المتوقع أيضًا أن تواصل الحكومة جولات تخفيض الدعم هذا العام، مما قد يؤدي إلى زيادة تكاليف السلع الاستهلاكية.

أما عن البضائع بالجمارك: فتبذل الحكومة المصرية جهودًا مكثفة لتسوية مستحقات الشركاء الأجانب والتخلص من البضائع المتراكمة في الموانئ. وفقًا لرئيس الوزراء مصطفى مدبولي، هناك خطة جارية لسداد هذه المستحقات، حيث تقدر تقارير محلية قيمتها بنحو 6.25 مليارات دولار. وقد أُفرج عن بضائع تقدر قيمتها بنحو 3 مليارات دولار خلال الأيام القليلة الماضية، مع التركيز على السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج، وذلك وفقًا لتصريحات وزير المالية محمد معيط. تأتي هذه الجهود في إطار تنفيذ الخطوات العاجلة المتفق عليها، بما في ذلك صفقة رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار، حيث يُعدّ الإفراج عن البضائع وسداد مستحقات الشركات الأجنبية من أبرز أولويات الحكومة.

- **صفقة منتظرة في الطريق.. «رأس جميلة»**

من جانب آخر تثير المحادثات الذي تجريها الحكومة المصرية مع مسئولين سعوديين لمناقشة حقوق تطوير منطقة «رأس جميلة» بشرم الشيخ اهتمام الراي العام ووسائل الإعلام الأجنبية، حيث نقلت وكالة «بلومبرج» عن مصادر مطلعة أن المفاوضات لا تزال في مراحلها الأولى وليس من المتوقع في الوقت الحالى التوصل إلى اتفاق

نهائي، وتُعدّ منطقة رأس جميلة أصغر بكثير من «رأس الحكمة» من حيث المساحة، لكنها قد تستقطب استثمارات بقيمة عدة مليارات من الدولارات وفقًا لتقرير بلومبرج، وقد انتشرت تلك الأخبار بعد أسبوع من عقد اتفاقية رأس الحكمة البالغة قيمتها 35 مليار دولار مع شركة إيه دي كيو القابضة الإماراتية، لكن المسئولين الحكوميين المصريين نفوا وجود أي مفاوضات مع أي جهة بشأن تطوير منطقة رأس الحكمة.

- **شركة كونكريت فاشون تستبدل شركة العرفة بالبورصة المصرية**

انقسمت شركة كونكريت فاشون جروب عن شركة العرفة للاستثمارات والاستشارات يوم الأحد الموافق 17 مارس، حيث تم تعليق التداول على أسهم شركة العرفة للاستثمارات والاستشارات، المالكة للعلامة التجارية «كونكريت»، استعدادًا لتنفيذ عملية انقسام، حيث ستتحول الشركة إلى «كونكريت فاشون جروب» للاستثمارات التجارية والصناعية، بينما ستنشأ شركة فرعية بمسمى «جيتكس» للاستثمارات التجارية والصناعية. من المقرر بدء التداول على أسهم الشركتين في البورصة اعتبارًا من الأحد 24 مارس، مع التوقعات ببداية قوية لـ "كونكريت فاشون جروب» بفضل إدارتها القوية وأصولها المتمثلة في العلامة التجارية المحلية البارزة «كونكريت» ومحفظتها التصديرية القوية.

CONCRETE

EST. 1989

- **تعديل ضريبة الدخل ووضع سقف لديون الهيئات**

تعتزم وزارة المالية إصدار المسودة الأولى لقانون ضريبة الدخل قبل نهاية الشهر الحالي تمهيدًا لطرحها على مجتمع الأعمال لمناقشتها، وتشير التلميحات الأولية للتعديل الجديد على القانون إلى احتمالية رفع حد الإعفاء لضريبة الدخل إلى 60 ألف جم بدلًا من 45 ألف جم. ننتظر أيضًا تعديلات قانون موازنة الحكومة العامة الموحد الذي يجمع بين ميزانية الدولة وموازنات 59 هيئة اقتصادية. كما ستتضمن التعديلات أيضًا تحديد سقف لديون هذه الهيئات والجهات المالية، ولن يمكن تجاوز هذا السقف إلا بموافقة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، صرح وزير المالية محمد معيط في بيان صادر عن الوزارة يوم أمس بشأن هذه التعديلات، نستعرض بمزيد من التفاصيل هذا القانون في الجزء الأخير من نشرتنا في مقال بعنوان نحو موازنة أكثر شمولًا.. تعديل قانون المالية العامة الموحد.

وفي نفس السياق، أعلن وزير المالية محمد معيط أن نصف إيرادات برنامج الطروحات الحكومية ستُستخدم لتقليص الدين العام خلال العام المالي المقبل، حيث ستوجه الحكومة 50% من العائدات والفائض الأساسي لهذا الغرض. كما أكدت الحكومة عدم نية التوجه إلى الأسواق الدولية للدين أو إصدار سندات دولية حتى نهاية العام المالي الحالي في يونيو، مع توقع زيادة الفائض الأساسي إلى 3.5% في العام المالي المقبل. وأشار معيط إلى عدم وجود نية لزيادة الأعباء الضريبية على المستثمرين في العام المالي المقبل، بينما ستتم معالجة قانون التأمين الصحي الشامل لخصم المساهمات التكافلية من الوعاء الضريبي.

- **أدنوك وبي بي تخططان لتأسيس مشروع مشترك لتطوير الغاز بمصر**

أدنوك وبي بي لديهما خطط لتأسيس مشروع مشترك لتطوير أصول الغاز الطبيعي في مصر وفقًا لما تم الاتفاق عليه الشهر الماضي، حيث ستقدم أدنوك الأموال اللازمة لدعم توسعات الشركة، بينما ستساهم بي بي بحصتها في ثلاث مناطق امتياز. ومن المقرر أن يُطلق المشروع المشترك في النصف الثاني من عام 2024.

تجدر الإشارة إلى أن شركة نيوميد تمتلك 45% من حقل غاز ليفياثان الذي يغذي محطتي الإسالة في إدكو ودمياط في مصر، وتطمح مصر في زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا في السنوات المقبلة بعد موافقة إسرائيل في أغسطس على زيادة الصادرات من حقل ليفياثان.

- **وقود مصري للطيران المستدام**

وزارة البترول تعلن عن خطة لإنتاج وقود الطيران المستدام لأول مرة في مصر، حيث وضعت الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات الخطة التي ستنفذها لتحقيق هذا الهدف، بناءً على بيان صادر عن الوزارة. من المتوقع الاستعانة بمؤسسات دولية لإعداد الدراسات والإجراءات اللازمة، وفقًا لتصريحات وزير البترول طارق الملا خلال اجتماع عقده لاستعراض المشروع. وتشكلت لجنة تنفيذية من فرق العمل في الوزارات للتعاون في العمل على الإجراءات والآليات

اللازمة لتسريع عملية تنفيذ مشروع إنتاج وقود الطيران المستدام، بالتعاون مع المستهلك النهائي في قطاع الطيران المدني.

تأتي هذه الخطوة في إطار توجيهات الحكومة نحو تعزيز الاستدامة وتقليل الانبعاثات الضارة بالبيئة، حيث يُعدّ وقود الطيران المستدام بديلًا صديقًا للمناخ، إذ يتميز بتقليل انبعاثات الكربون بنسبة تصل إلى 80% مقارنة بوقود الطائرات التقليدي. وتتوقع الحكومة أن يلعب هذا الوقود دورًا مهمًا في تحقيق أهداف الاستدامة وتقليل التأثيرات البيئية السلبية لقطاع الطيران.

- **قفزة في أرباح شركة السويدي بنسبة 87% وكوبون بقيمة 0.5 جم للسهم**

أعلنت شركة السويدي إليكتريك عن قفزة هائلة في صافي أرباحها بنسبة 87% في عام 2023، حيث وصلت الأرباح بعد خصم حقوق الأقلية إلى 10.1 مليار جنيه وذلك وفقًا لبيان صادر عن الشركة. كما ارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 65% لتبلغ 152.2 مليار جنيه. وجاء هذا النمو الكبير في الإيرادات نتيجة للأداء القوي لقطاعات الأسلاك والكابلات ومشاريع المقاولات، حيث ارتفعت عائدات قطاع الأسلاك والكابلات بنسبة 88.6% إلى 82.4 مليار جنيه، وساهم بنحو 54% من الإيرادات الإجمالية. كما ساهم قطاع المشاريع بنسبة 35% بعد نموه بنسبة 35% ليصل إلى 53 مليار جنيه. وفيما يتعلق

بالأداء الفصلي، شهدت الشركة انخفاضًا بنسبة 12% في صافي أرباحها في الربع الأخير من العام الماضي إلى مليارى جنيه، بينما ارتفعت الإيرادات بنسبة 46.6% إلى 43.4 مليار جنيه. ووافق مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية للمساهمين بواقع 0.5 جنيه للسهم الواحد. وعلق العضو المنتدب للشركة أحمد السويدي على هذه النتائج، مشيرًا إلى أن المبادرات الاستراتيجية والتزام الشركة بتحسين كفاءة رأس المال العامل وإدارة السيولة النقدية كانت الدافع الرئيسي لنجاحاتها.

- **خمس شركات مصرية تخطط لإصدار صكوك بقيمة تصل إلى 10 مليارات جنيه خلال هذا العام**

بحسب تصريحات رئيس الإدارة المركزية للتمويل بالهيئة العامة للرقابة المالية. من بين هذه الشركات: كونتكت المالية القابضة وتساهيل التابعة لشركة إم إن تي - حالا وجي بي كابيتال ورواسي للتطوير العقاري.

- **صناديق الثروة السيادية في الخليج تقترب من دخول نادي التريليون دولار**

حيث حققت الصناديق السيادية الخليجية أداءً قويًا مدفوعة بصعود الأسواق العالمية، وتتصدر القائمة صناديق الاستثمارات السعودية والإماراتية والكويتية، مع توقعات بتجاوز قيمة كل منها حاجز التريليون دولار قريبًا. تحديدًا، بلغت قيمة صندوق «أبو ظبي» للاستثمار نحو 993 مليار دولار، يليه صندوق الاستثمارات العامة السعودي بـ 940 مليار دولار، والهيئة العامة للاستثمار الكويتية بـ 923 مليار دولار، بحسب بيانات معهد صناديق الثروة السيادية. فيما

تظهر الأرقام أن الصناديق السيادية الخليجية قادت العالم في الإنفاق لعام 2023، وقدرتها المجموعة الاستشارية «جلوبل إس دبليو إف» بـ 4.1 تريليونات دولار من الأصول. فيما تشير التوقعات إلى تداولات عرضية في الأسهم الآسيوية اليوم، بعد تراجع أسهم التكنولوجيا في وول ستريت، بينما تظهر عقود الأسهم الآجلة ارتفاعًا في وول ستريت، على الرغم من تراجع سهم شركة فيسكر الناشئة لصناعة السيارات الكهربائية.

الأخبار الإقليمية

- **الولايات المتحدة تمول حقل نفط البحرين وسط اعتراضات**

قرر بنك «التصدير والاستيراد الأمريكي» (US Export-Import Bank) تقديم قرض مضمون بقيمة 500 مليون دولار لمشروع لتطوير النفط والغاز في البحرين، والذي سيزيد إنتاج النفط وتوفير الغاز لتلبية احتياجات البلاد المستقبلية من الطاقة». وذلك رغم اعتراضات بعض النواب من الحزب الديمقراطي، ممن قالوا إن ذلك سيفاقم أزمة تغير المناخ ويقوض مصداقية الولايات المتحدة في هذه القضية.

- **البنوك السعودية بصدد إصدار قياسي للسندات لتمويل المشاريع الضخمة**

من المحتمل أن تصدر البنوك السعودية مبلغًا قياسيًا من الديون هذا العام؛ حيث يضغط نقص السيولة على جدول أعمال التحول الاقتصادي الذي تبلغ تكلفته تريليونات الدولارات ويقوده ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

قد تحتاج البنوك إلى إصدار ما لا يقل عن 11.5 مليار دولار من السندات بالعملات المحلية والأجنبية، حسب «بلومبرغ إنتليجنس»، لجمع النقد لتمويل مشروعات «رؤية 2030»، وهي خطة تهدف إلى تحويل المملكة العربية السعودية من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد يدر الدخل من كل المجالات بما في ذلك السياحة والتكنولوجيا. وسيكون ذلك رقمًا قياسيًا جديدًا يتجاوز الـ 10 مليارات دولار التي تم إصدارها في عام 2022.

- **«إس آند بي» تؤكد تصنيف السعودية الائتماني عند «A» بنظرة مستقبلية مستقرة**

أكدت وكالة «إس آند بي غلوبال ريتنغز» التصنيف الائتماني لإصدارات المملكة العربية السعودية بالعملتين المحلية والأجنبية على الأجلين القصير والطويل عند «A/A-1»، بنظرة مستقبلية مستقرة. وتتوقع وكالة التصنيف الائتماني أن «تستمر الإصلاحات الحكومية واسعة النطاق في دعم تنمية القطاع غير النفطي ودعم النمو غير النفطي والإيرادات المالية». وقالت إنه رغم خفض إنتاج النفط المتوقع، فإن «زخم النمو غير النفطي سيقود التوسع الاقتصادي لينمو بإجمالي 2.2% في 2024، بعد انكماشه لـ 0.8% في 2023». ورجحت أن يؤدي تسارع الاستثمار في القطاع غير النفطي والنمو القوي للاستهلاك إلى إبقاء نمو الناتج المحلي

الإجمالي للمملكة عند 3.3% في المتوسط سنويًا خلال الفترة من 2024 إلى 2027».

- **«فيتش» تؤكد تصنيف الكويت عند «AA-» بنظرة مستقبلية مستقرة**

أبقت وكالة «فيتش ريتنغز» على التصنيف الائتماني لسندات الكويت بالعملة الأجنبية على المدى الطويل عند «AA-» بنظرة مستقبلية مستقرة. وذكرت في تقريرها أن تصنيف الكويت يحظى بدعم من ميزانيتها العمومية المالية والخارجية «القوية بشكل استثنائي». وعلى الجانب الآخر، لفتت الوكالة إلى القيود التي تحيط بالتصنيف والتي تتلخص في «اعتماد الكويت الكبير على النفط، ونظام الرعاية الاجتماعية السخي، والقطاع العام الكبير الذي قد يكون من الصعب الحفاظ عليه على المدى الطويل، والسياق السياسي الذي يعيق الجهود المبذولة للتعامل مع القيود المالية والاقتصادية المستمرة».

- **أبو ظبي تدرس الاستثمار في شركة رقائق تابعة لـ "Open AI»**

تأتي المحادثات بين «إم جي إكس» و»أوبن إيه آي»، في وقت تبحث فيه الشركة الإماراتية عن أفضل الشركاء عبر القطاعات الرئيسية الثلاثة التي تعمل فيها وهي: البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، بالإضافة إلى التقنيات والتطبيقات الأساسية للذكاء الاصطناعي. واستثمرت الإمارات في مجال الذكاء الاصطناعي استثمارًا كثيفًا وجعلت من هذه التكنولوجيا أحد الاهتمامات السياسية الرئيسية.

- **تركيا: تقلص علاوة مخاطر سندات اليورو لأدنى مستوى منذ الأزمة المالية العالمية**

تعتزم تركيا بيع سندات مقومة باليورو للمرة الأولى منذ ما يقرب من ثلاث سنوات بعد انخفاض علاوة المخاطر إلى أدنى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية. وقد طرقت البلاد باب أسواق السندات الدولية للمرة الثانية هذا العام، مستفيدةً من رفع التصنيف الائتماني الأخير، والطلب المرتفع على الديون عالية المخاطر، والثقة المتزايدة في إدارة الحكومة للاقتصاد.

عيّنت تركيا كلًا من «دويتشه بنك» و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورغان» و«سوسيتيه جنرال» لبيع سندات مقومة باليورو لأجل ست سنوات. تمكنت وزارة الخزانة من خفض تكلفة الاقتراض بمقدار 37.5 نقطة أساس عن سعر الهدف المبدئي، وتم طرح السندات بعائد 6.125% وبحجم إصدار بقيمة ملياري يورو (2.18 مليار دولار).

- **السعودية تسعى لإشراك بنوك جديدة لإدارة طرح حصة إضافية في أرامكو**

تجري المملكة العربية السعودية محادثات لضم بنوك أمريكية كبرى للمشاركة في طرح ثانوي مرتقب لشركة النفط العملاقة «أرامكو»، والذي يُتوقع أن يكون أحد أكبر الطروحات في السنوات الأخيرة الذي يمكن أن يجمع ما يصل إلى 20 مليار دولار.

- **الإمارات تطور مشروعًا بعاصمة المجر يحاكي عقارات دبي**

وقّعت الإمارات والمجر يوم الأربعاء الماضي اتفاقًا بقيمة 5 مليارات يورو (5.5 مليارات دولار)، يتم بموجبه إضفاء مظاهر التألق التي تحظى بها دبي على أحد أحياء بودابست المتهالكة، وهو المشروع الذي أثار بعض الانتقادات حتى قبل إقراره رسميًا.

الاخبار الدولية:

- **سعر خام الحديد يهبط دون 100 دولار وسط أزمة العقارات في الصين**

انخفضت العقود المستقبلية لخام الحديد دون مستوى 100 دولار للطن للمرة الأولى في 7 شهور، إذ يتوقع المستثمرون أن تستمر الأزمة العقارية الممتدة منذ سنوات في الصين طوال 2024، مما قد يعيق ارتفاع الطلب على الصلب. تراجع سعر المعدن المستخدم في صناعة الصلب بأكثر من 30% منذ مطلع يناير، مع تلاشي الآمال في حدوث انتعاش ملموس بنشاط البناء والتشييد. وتقلل مصانع الصلب التي تحقق خسائر مشترياتها من الخام الذي تتراكم مخزوناته في الموانئ الصينية.

- وقد تفاقم هبوط السعر خلال الأسبوع الجاري في ضوء الإشارات المتزايدة على ضعف الطلب. وبدأت مصانع الصلب في الصين بالإعلان عن خفض الإنتاج مع تراجع الأسعار الفورية للصلب. يتناقض هذا الأداء السيئ مع صعود الأسعار في 2023، عندما تفوّق سعر خام الحديد على المعادن الأساسية والسلع الأولية الأخرى وارتفع بنسبة 20%.

- **الـذكاء الاصطناعـي يصعـد بسـعر سـهم «إنفيديـا» للأسـبوع العاشـر علـى التوالـي**

ارتفع سعر سهم شركة تصنيع الرقائق 0.4% خلال الأسبوع الأخير، ليسجل مكاسب للأسبوع العاشر، في أطول سلسلة صعود متواصل في تاريخه. وفي الوقت نفسه، انخفض مؤشر أسهم أشباه الموصلات في بورصة فيلادلفيا 4% هذا الأسبوع، متكبدًا أكبر انخفاض أسبوعي له منذ يناير.

قفز سعر سهم «إنفيديا» بنحو 80% في مسيرته الصعودية التي استمرت 10 أسابيع، وتُعدّ هذه السلسلة أحدث دليل على مواصلة المستثمرين المزايدة على الشركة في ظل ارتفاع الطلب على الرقائق المستخدمة في الذكاء الاصطناعي.

- **أسعار النفط تستقر عند أعلى مستوياتها في أربعة أشهر**

استقرت أسعار النفط عند أعلى مستوياتها في أربعة أشهر، إذ عزز تمديد تحالف «أوبك+» لتخفيضات الإنتاج التوقعات بأن سوق الخام تتجه لتشهد عجزًا في الإمدادات. فقد انخفض سعر خام غرب تكساس الوسيط، لكنه لا يزال تتم تسويته فوق مستوى 81 دولارًا للبرميل، مرتفعًا 3.8% على مدار الأسبوع. وتسارع معدل الصعود بعد أن تجاوز سعر الخام متوسطه المتحرك على مدار 200 يوم البالغ نحو 78.13 دولار، ما قد يجذب المتداولين الذين يسعون للاستفادة من زخم النفط.

- **الصيـن تحـث صانعـي السـيارات الكهربائيـة علـى شـراء الرقائـق الإلكترونيـة المحليـة**

طلبت الحكومة الصينية من شركات صناعة السيارات الكهربائية، من «بي واي دي» إلى «جيلي أوتوموبايل هولدينغز»، زيادة مشترياتها من الشركات المحلية لصناعة الرقائق الإلكترونية الخاصة بالسيارات، وذلك في إطار حملة لخفض اعتماد البلاد على الاستيراد من الغرب ودعم صناعة أشباه الموصلات المحلية في الصين.

- **أسـعار النحـاس تقفـز إلـى 9000 دولار وسـط تفـاؤل بتعافـي الاقتصـاد العالمـي**

قفزت أسعار النحاس إلى 9000 دولار للطن، وهو أعلى مستوى سُجل منذ 11 شهرًا، وسط رهانات على أن انتعاش نشاط التصنيع العالمي سيعزز الطلب على السلع الصناعية. ارتفعت أسعار المعدن، الذي يُعدّ مؤشرًا رائدًا للاقتصاد العالمي، هذا الأسبوع، وسط ترحيب المستثمرين بفكرة أن أسوأ مرحلة من الركود العالمي قد مضت. وقالت «ماكواري غروب» (Macquarie Group) في مذكرة: إن السلع «في بداية انتعاش دوري».

ويقترن التفاؤل بشأن الطلب على النحاس بضغوط ناشئة على الإمدادات، إذ عقدت المصاهر في الصين هذا الأسبوع اجتماعًا عاجلًا بشأن كيفية إدارة الانخفاض الحاد في الرسوم التي يحصلون عليها من صهر الخام، وهي علامة على أن إمدادات المناجم لا تلبي الحجم الذي تريد المصاهر إنتاجه.

- **الصين تُبقي سعر الفائدة متوسطة الأجل دون تغيير**

أبقى البنك المركزي الصيني على سعر الفائدة متوسطة الأجل دون تغيير، وامتص سيولة من النظام المصرفي، موسعًا نهجه في التحفيز التدريجي للاقتصاد الصيني وسط ضغوط على العملة المحلية. ومن المرجح أن يُخيّب قرار الفائدة المستثمرين والاقتصاديين الذين يتوقعون أن هناك حاجة إلى مزيد من التحفيز للحكومة لتحقيق هدف النمو الاقتصادي الطموح بحوالي 5% لهذا العام. كما أنه يسلط الضوء على النطاق المحدود لبنك الشعب الصيني في مواصلة تيسير السياسة النقدية -نظرًا للفارق الكبير في أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والصين- قبل تحول سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.

- **«سوسيتيه جنرال»: 20% تفصل «S&P 500» عن مستوى فقاعة التسعينيات**

قال فريق من خبراء بنك سوستيه جنرال إن مؤشر «إس آند بي 500» (S&P 500) يمكن أن يرتفع إلى 6250 نقطة، بنحو 20% من مستواه الحالي الذي يوازي «فقاعة الدوت كوم» التي شهدناها عام 2000. وهذا يشير إلى أن سوق الأسهم يمكن أن تواصل صعودها الحاد رغم المخاوف المتزايدة من أنها قد تجاوزت الحدود.

يأتي هذا التفاؤل بعد أن سجلت الأسهم الأمريكية مكاسب متواصلة هذا العام باستثناء ثلاثة أسابيع بفضل تجدد الشهية لأسهم التكنولوجيا وسط الحماس حول الذكاء الاصطناعي، واستمرار قوة الاقتصاد، والتوقعات بأن الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ تيسير سياسته النقدية.

- **«جيه بي مورغان» يتوقع صعود سعر الذهب إلى 2500 دولار**

حل الذهب في المركز الأول بقائمة السلع الأساسية لدى بنك «جيه بي مورغان»، مع احتمال بلوغ السعر 2500 دولار للأوقية هذا العام، وفقًا للرئيسة العالمية لأبحاث السلع في البنك. من المتوقع على نطاق واسع أن يؤدي تحول بنك الاحتياطي الفيدرالي، الذي طال انتظاره، نحو سياسة نقدية أكثر مرونة إلى تعزيز جاذبية الذهب مقارنة بالأصول ذات العائد مثل السندات. وقال صناع السياسة النقدية إنهم بحاجة لرؤية المزيد من الأدلة على أن التضخم يتجه نحو هدفه البالغ 2% قبل خفض تكاليف الاقتراض.

- **جنوب أفريقيا ترخّص 60 منصة تداول عملات مشفرة بنهاية مارس**

تعتزم جنوب أفريقيا منح ترخيص مزاولة النشاط لحوالي 60 منصة عملات مشفرة بحلول نهاية الشهر الجاري، مما يجعلها من بين أوائل الدول في القارة التي تشترط حصول بورصات الأصول الرقمية على التراخيص. وذكرت هيئة سلوك القطاع المالي، التي منحت بورصات التشفير مهلة حتى 30 نوفمبر الماضي للتقدم بطلب للحصول على تراخيص أو المخاطرة بمواجهة إجراءات قانونية، وأن أكثر من 300 من مزودي الأصول المشفرة سعوا للحصول على الموافقات.

معلومة مصورة

هل سمعت عن عقود التأمين على الديون المصرية المعروفة Credit Default Swap، تلك عقود يتم بيعها من جانب مؤسسات مالية عالمية بهدف التأمين ضد مخاطر تعثر الحكومة المصرية.

شهدت تلك العقود CDS لمدة خمس سنوات تحسنًا كبيرًا خلال الفترة الماضية حيث انخفضت من 19% في أكتوبر 2023 إلى حوالي 85% في مارس 2024، وهو ما يفتح الباب أمام الحكومة المصرية للحصول على تمويلات من العالم الخارجي بتكلفة أقل، ويقلل التكلفة الحالية على الديون المصرية، ويمهد لتحسين تصنيف مصر الائتماني.

تكلفة التامين على السندات المصرية لمدة خمس سنواتCDS 5 Years

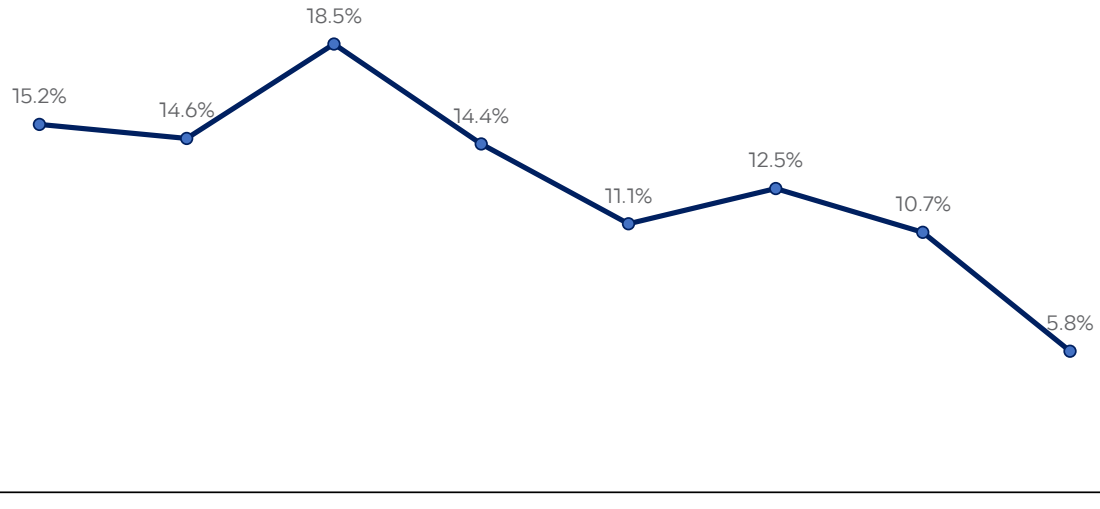

مقالات تحليلية

تحسن المناخ الاستثماري: الشركات التركية تفكر في مصر

أسماء فهمي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ترك الزلزال الذي دمر مساحة واسعة من جنوب شرق تركيا تأثيرًا سلبيًا على صناعة النسيج والملابس الجاهزة، وهو ما تسبب في ضعف قدرة العلامات التجارية العالمية المعروفة في دعم سلاسل التوريد العالمية الخاصة بها، إذ تلعب تلك المنطقة التي ضربها الزلزال في فبراير 2023 في تركيا دورًا مهمًا في إنتاج المنسوجات والملابس في البلاد، كما أثرت القرارات السياسية المتعلقة برفع الحد الأدنى للأجور خلال العام الماضي في ظل ارتفاع مستوى التضخم إلى أعلى مستوى له منذ 20 عامًا وارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع أسعار الفائدة وتراجع قيمة الليرة التركية على منتجي الملابس التركية بالسلب لتقوم الشركات التركية بتسريح العمال، مما أثر على الإنتاج وتراجع الصادرات، كما دفعت تلك التطورات بمصنعي المنسوجات والملابس الجاهزة الأتراك بالبحث عن بدائل للتصنيع وكان من بينها الإعلان عن رغبة الشركات التركية العاملة في القطاع في نقل والتوسع في استثماراتها في مصر.

أولًا: القرارات الاقتصادية المؤثرة على القطاع

في السنوات الأخيرة، عانى الاقتصاد التركي من عدة تحديات متمثلة في تباطؤ نمو الإنتاجية في ظل ارتفاع ديون القطاع

الخـاص، والعجـز المسـتمر فـي الحسـاب الجـاري، وارتفـاع معـدلات التضخـم، وارتفـاع معـدلات البطالـة بسـبب عـدم الاسـتقرار المالـي الكلـي، كمـا فقـد الاقتصـاد زخمـه بعـد السياسـات النقديـة التقليديـة التـي تـم اتخاذهـا.

وشـهدت تركيـا زلزاليـن مدمريـن فـي 6 فبرايـر 2023 وسـط تدهـور البيئـة الخارجيـة، والتـي تسـببت فـي أضـرار ماديـة فـي 11 مقاطعـة تمثـل 16.4% مـن سـكان تركيـا و9.4% مـن اقتصادهـا، وقـدرت الخسـائر المباشـرة بنحـو 34.2 مليـار دولار لترتفـع الضغـوط علـى الوضـع المالـي الكلـي الهـش بشـكل متزايـد وفقًـا للبنـك الدولـي، وفـضلًا عـن التدهـور البيئـي سـاهمت أربعـة عوامـل بشـكل رئيسـي فـي التأثيـر علـى قطـاع المنسـوجات والملابـس التركـي ممـا دفـع بمنتجـي ومصنعـي القطـاع للبحـث عـن بدائـل للصناعـة، ومنهـا:

1- معدلات التضخم

ارتفـع معـدل التضخـم السـنوي فـي تركيـا إلـى 67.07% فـي فبرايـر 2024، متسـارعًا مـن 64.86% فـي الشـهر السـابق، ليمثـل ذلـك أعلـى مسـتوى للتضخـم منـذ نوفمبـر 2022، مدفوعًـا بارتفـاع قـوي فـي الحـد الأدنـى للأجـور وتعـديلات فـي الضرائـب الحكوميـة، وتسـارع التضخـم الأساسـي إلـى 72.89% فـي فبرايـر مـن 70.48% فـي الفتـرة السـابقة، وعلـى أسـاس شـهري، ارتفـع مؤشـر أسـعار المسـتهلكين بنسـبة 4.53%، متراجعًـا مـن أعلـى مسـتوى لـه خلال 5 أشـهر عنـد 6.70% فـي ينايـر، بحسـب معهـد الإحصـاء التركـي.

وشـهدت أسـعار السـلع الأساسـية ارتفاعًـا بشـكل أسـرع، لترتفـع أسـعار المـواد الغذائيـة والمشـروبات غيـر الكحوليـة (71.2% مقابـل 69.71% فـي ينايـر)، والنقـل (77.98% مقابـل 77.54%)، والإسـكان والمرافـق (49.07% مقابـل 45.99%). بالإضافـة إلـى ذلـك، ارتفـع التضخـم فـي الأثاثـات والمعـدات المنزليـة والصيانـة الروتينيـة (62.92% مقابـل 61.10%)، والفنـادق والمقاهـي والمطاعـم (94.78% مقابـل 92.27%)، والملابـس والأحذيـة (43.44% مقابـل 40.62%)، والسـلع الأخـرى والخدمـات (61.86% مقابـل 58.95%).

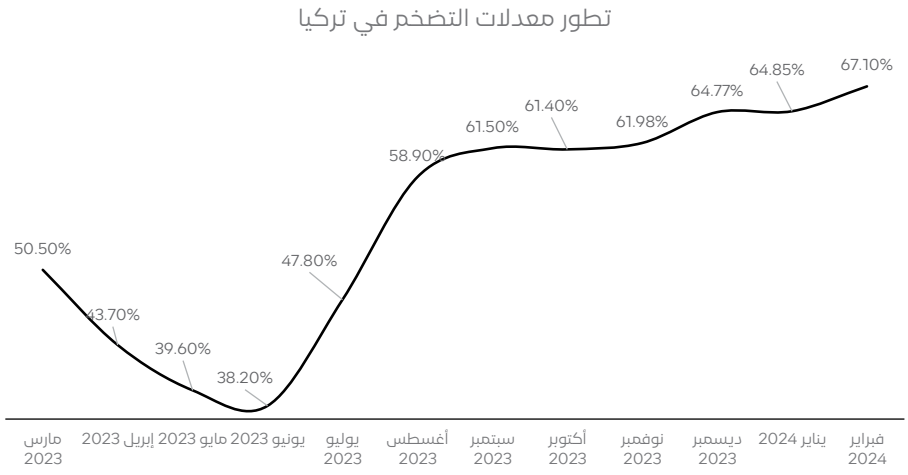

2- قيمة الليرة التركية

واصلـت الليـرة التركيـة خسـائرها لتصـل إلـى مسـتويات قياسـية جديـدة تتجـاوز 31 ليـرة لـكل دولار أمريكـي، حيـث يواصـل المتداولـون تقييـم التوقعـات النقديـة والاقتصاديـة لتركيـا، وتسـارع معـدل التضخـم السـنوي للشـهر الرابـع علـى التوالـي إلـى حوالـي 67% فـي فبرايـر كمـا هـو مبيـن فـي الشـكل السـابق، وبحسـب توقعـات

وزير المالية التركية فإنه سيظل التضخم مرتفعًا بسبب التأثيرات الأساسية وتأثير تأخر رفع أسعار الفائدة، لكنه يتوقع انخفاضًا خلال العام المقبل.

وفي السياق نفسه، لا تزال هناك مخاوف بشأن انخفاض أقوى في قيمة الليرة بعد الانتخابات المحلية في 31 مارس، على غرار الانخفاض الكبير الذي شهدته الليرة في مايو من العام الماضي بعد الانتخابات الرئاسية، وقام البنك المركزي بالفعل برفع أسعار الفائدة بإجمالي 3650 نقطة أساس للحد من الضغوط التضخمية، والعودة إلى سياسة أكثر تقليدية.

3- أسعار الفائدة

أبقى البنك المركزي التركي سعر الفائدة القياسي عند 45% في فبراير الماضي 2024، وأوقف رفع أسعار الفائدة مؤقتًا للمرة الأولى منذ ثمانية أشهر، وأكد المركزي التركي على أنه سيتبع سياسة التشديد النقدي حتى ينخفض التضخم إلى المعدل المستهدف، وتجدر الإشارة إلى أن المركزي التركي حتى مايو 2023 كان يعمل بسياسة نقدية غير تقليدية متمثلة في إبقاء أسعار الفائدة منخفضة على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم.

4- الحد الأدنى للأجور

ارتفع إجمالي الحد الأدنى للأجور الشهري في تركيا إلى 20002.50 ليرة تركية/الشهر (الإجمالي قبل خصم الضرائب) في عام 2024 من 13414 ليرة تركية/الشهر في نهاية عام 2023،

بحسب وزارة العمل والضمان الاجتماعي التركية، ويمكن الاطلاع على تطور الأجور في تركيا من خلال الشكل التالي:

تطور إجمالي الحد الأدنى للأجور الشهرية في تركيا (القيمة: بالألف ليرة)

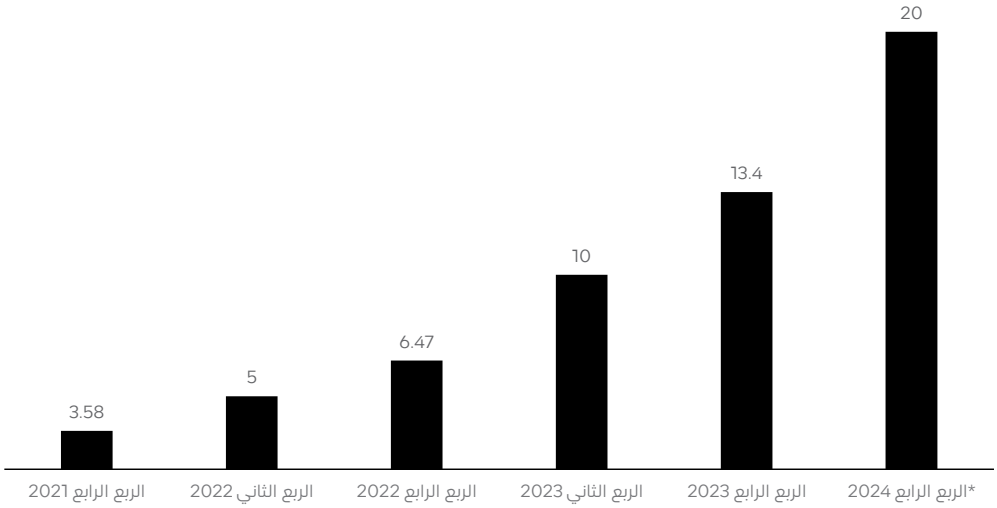

وبشكل عام ارتفعت تكلفة العمالة في تركيا إلى 1170.35 نقطة في الربع الرابع من عام 2023 من 1108.74 نقطة في الربع الثالث من عام 2023، وفقًا لمعهد الإحصاء التركي.

5- ارتفاع تكاليف الطاقة

تعاني تركيا من مشكلة الاعتماد على الخارج في الحصول على الطاقة إذ لا تتمتع البلاد بالموارد الطبيعية المؤكدة لدعم احتياجاتها من الطاقة، ومن المتوقع أن تستمر احتياجات تركيا من الطاقة في مسار تصاعدي حتى عام 2035 على الأقل، وساهم هذا الاعتماد على واردات الطاقة في خلق قيود

اقتصادية؛ إذ ارتفعت تكاليف استيراد الطاقة مما تسبب في رفع عجز الحساب الجاري في البلاد، كما تسبب ارتفاع أسعار الطاقة في ارتفاع أسعار الكهرباء للاستخدام الصناعي في تركيا بنسبة 8.29% خلال الفترة من عام 2014 وعام 2022، وبنهاية عام 2022 رفعت الحكومة التركية أسعار الكهرباء والغاز الطبيعي للصناعة بنحو 50% مما زاد الضغط التصاعدي على قطاع الصناعة التركي.

ثانيًا: نظرة عامة على قطاع النسيج والملابس الجاهزة التركي

يتمتع قطاع النسيج والملابس الجاهزة التركي بمكانة مهمة في صناعة المنسوجات والملابس العالمية، وفي السنوات الأخيرة صنفت تركيا من بين أفضل 6 دول في صادرات الملابس والمنسوجات، إذ حققت قيمة صادرات المنسوجات ارتفاعًا من 9.4 مليارات دولار في عام 2010 لتصل إلى 13.1 مليار دولار في عام 2014، و12.3 مليار دولار في عام 2020، و16.2 مليار دولار في عام 2021، وفي عام 2022، شهدت صادرات القطاع ارتفاعًا لتصل إلى نحو 21 مليار دولار في عام لتحتل البلاد المرتبة الرابعة بين أكبر مصدر للمنسوجات في جميع أنحاء العالم، وهو ما يمثل أكثر من أربعة في المائة من إجمالي الصادرات، و تعززت مكانة تركيا في الأسواق الدولية والأوروبية بشكل أكبر لتصبح تركيا ثالث أكبر مورد لصناعة الملابس الجاهزة وثاني أكبر مورد للمنسوجات للاتحاد الأوروبي، ويعمل في قطاع النسيج والملابس الجاهزة التركي حوالي 58 ألف شركة موفرة فرص عمل لحوالي أكثر من 1.1 مليون شخص.

وشـهد القطـاع تراجعًـا فـي أدائـه خلال عـام 2023 مـع اتخـاذ الحكومـة التركيـة قـرارًا بزيـادة جديـدة فـي الحـد الأدنـى للأجـور ليبلـغ 667 دولار علـى إثـر ارتفـاع معـدلات التضخـم، وارتفـاع تكلفـة العمالـة؛ الأمـر الـذي مثـل عبئًـا إضافيًـا علـى منتجـي الملابـس التركيـة، ممـا دفـع بالشـركات للاسـتغناء عـن 100 ألـف عامـل بقطـاع المنسـوجات والملابـس الجاهـزة خلال السـت أشـهر الأولـى فقـط مـن عـام 2023، وحتـى أغسـطس الماضـي انخفـض عـدد الموظفيـن المسـجلين فـي قطـاع النسـيج بنسـبة 15%، كمـا اشـتكى المُصـدّرون مـن أن الليـرة التركيـة لا تـزال مُقيّمـة بأعلـى مـن قيمتهـا، لتتراجـع صـادرات المنسـوجات والملابـس بأكثـر مـن 8% خلال أكتوبـر الماضي، وبحسـب توقعـات رئيـس جمعيـة مصنعـي الملابـس التركيـة سـتتراجع صـادرات القطـاع لعـام 2023 بنحـو 15% مـن حجـم الصـادرات لتصـل إلـى نحـو 19 مليـار دولار، بعـد أن حققـت نمـوًا عـام 2022.

وواجهـت صناعـة الملابـس فـي تركيـا أحـوالًا غيـر مواتيـة مـع انخفـاض صـادرات المنسـوجات فـي الشـهرين الأوليـن مـن هـذا العـام، وكان هنـاك اسـتمرار فـي الانخفـاض السـنوي فـي عـام 2023 بأكملـه، وفقًـا لبيانـات مـن جمعيـة مصـدري المنسـوجات فـي البـلاد.

ثالثًا: استقطاب مصر لقطاع الملابس والمنسوجات التركي

اتخـذت الحكومـة المصريـة والبنـك المركـزي المصـري قـرارات إصلاحيـة مـن رفع سـعر الفائـدة وتحريك سـعر الصـرف وتقييـم العملة المصريـة وفقًـا لقيمتهـا الحقيقيـة، كمـا سـاهمت التدفقـات النقديـة الناتجـة عـن صفقـة رأس الحكمـة ومـن بعدهـا قـرض صنـدوق النقـد الدولـي فـضلًا عـن المنـح التـي أعلـن الاتحـاد الأوروبـي عـن تقديمهـا

لمصر في القضاء على السوق السوداء وسد العجز في السيولة الدولارية وبالتبعية تحسن التصنيف الائتماني لمصر بتعديل وكالة «موديز» نظرتها المستقبلية لتصنيف مصر إلى «إيجابية» مما ترك تأثيرات نسبية إيجابية على الاقتصاد بشكل عام.

كما دفعت التحركات الأخيرة الهادفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز بيئة الاستثمار في مصر، وجاء ضمن تقديم مصر حوافز استثمارية بما في ذلك الإعفاءات الضريبية لمدة تصل إلى 10 سنوات، قيام مصر بإلغاء حاجة المواطنين الأتراك في الحصول على تأشيرة قبل دخول البلاد، وهو ما شجع المستثمرين الأتراك وبشكل خاص العاملين في قطاع الملابس والمنسوجات الجاهزة في النظر لمصر كبديل منافس للصناعة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك 35 مؤسسة صناعية تركية تعمل في مصر وتحقق مبيعات سنوية تزيد عن 1.5 مليار دولار (1.3 مليار يورو).

هذا وقد بلغ إجمالي الاستثمارات التركية في مصر 2.5 مليار دولار (2.2 مليار يورو)، وتشير التوقعات إلى أن إجمالي الاستثمارات التركية في مصر سيصل إلى 3 مليارات دولار (2.7 مليار يورو) بحلول نهاية عام 2023، وذلك في ظل تمتع الشركات التركية العاملة في مصر بفرصة المشاركة في تجارة بدون رسوم جمركية مع دول ثالثة، وهو ما يمكنها من الاستفادة من أسواق جديدة.

وفيما يتعلق بالاستثمارات التركية العاملة في القطاع فإنه يعمل نحو 70 ألف شخص في مصر بالفعل لدى الشركات التركية، دون احتساب العاملين لدى الموردين، ويتم الآن إنتاج ثلث المنسوجات والملابس في مصر في المصانع التركية.

وأعلن رئيس مجلس إدارة مجموعة Yesim Textil عن رغبته في تعزيز الاستثمارات في مصر، وتتوزع أفرع مصانع Yesim Textil للملابس في القاهرة والإسكندرية والإسماعيلية، إذ تقوم بتوريد منتجاتها إلى العديد من العلامات التجارية الرياضية المشهورة عالميًا، وتعمل بتصنيع علامات تجارية مثل «زارا» و«لاكوست» و«تومي هيلفيغر».

وفي وقت سابق أعلنت عدد من الشركات التركية العاملة في مصر أيضًا عن رغبتها في التوسع في السوق المصري، ومنها شركة LC Waikikig Iskefe Holding ومجموعة Eroglu والعديد من الشركات الأخرى التي أعلنت عن استثمارات إضافية.

وأعلنت شركة الملابس الجاهزة التركية LC Waikiki عن خطط لزيادة أفرعها في مصر من 38 إلى 100 خلال السنوات الخمس المقبلة، أيضًا أعلنت شركة الملابس التركية الأخرى «إيروغلو» عن خطط لبناء مصنع للنسيج من البوليستر والنايلون في مصر باستثمارات 300 مليون دولار، كما تعتزم الشركة إطلاق مشروع لإنتاج حبيبات البوليستر.

ومن هنا يمكن القول إن مصر تتمتع بميزة تنافسية في قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة أمام القطاع التركي وذلك في ظل تراجع أجر العامل وانخفاض تكاليف العمالة المصرية وتوافر الطاقة والمواد الخام، لتمثل مصر قاعدة صناعية بديلة للشركات التركية، وهو ما أعلنه مؤخرًا مصنعو المنسوجات الأتراك عن رغبتهم في ضخ استثمارات في مصر، فضلًا عن تمتع صناعة المنسوجات في مصر بأولوية لدى الحكومة المصرية باعتبارها إحدى الصناعات الخمس الأساسية للاقتصاد المصري وتأتي في المرتبة الثانية كأكبر صناعة في مصر.

مقالات تحليلية

نحو موازنة أكثر شمولًا.. تعديل قانون المالية العامة الموحد

أسماء رفعت

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

وافق مجلس النواب نهائيًا، خلال جلسته العامة يوم الأحد الموافق 10 مارس 2024، على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد الصادر بالقانون رقم 6 لسنة 2022، والذي يتضمن إدخال مفهوم الحكومة العامة في إعداد الموازنة لتتضمن كامل إيرادات ومصروفات الدولة وهيئاتها العامة، فتصبح الموازنة أكثر شمولًا وإنصافًا، بما ينعكس على تحسن مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي.

فلسفة تعديل قانون المالية العامة الموحد

- **تطبيق مفهوم موازنة الحكومة العامة**

تُعدّ تعديلات قانون المالية العامة الموحد تغيرًا للوضع الحالي الذي يتضمن أعداد 61 مشروع قانون خاص بالموازنة (وهي قانون الموازنة العامة للدولة وقوانين موازنات 59 هيئة اقتصادية وقانون موازنة هيئة الإنتاج الحربي)، ليضاف إليهم بيان موازنة الحكومة العامة؛ والذي تم تعريفه بأنه بيان بإجمالي موارد واستخدامات الموازنة

العامة للدولة وموارد واستخدامات جميع الهيئات العامة الاقتصادية، بعد استبعاد العلاقة الموازنية المتبادلة وفقًا لقانون ربط الموازنة العامة للدولة. ويقصد بذلك أن تتضمن الموازنة قيم الهيئات الاقتصادية وليس موازنة الهيئات الاقتصادية، بما يحسن من نسب مؤشرات المالية العامة، ويعبر بشكل أكثر دقة عن حجم الاقتصاد.

وقد أكد التعديل على استبعاد العلاقات الموازنية المتبادلة تجنبًا لتكرار تسجيل الأرقام؛ مثل الدعم المقدم من الموازنة العامة لأحد الهيئات الذي يُسجل كمصروف بالموازنة العامة وإيراد للهيئة المتلقية، فيتم احتسابه مرة واحدة في بيان موازنة الحكومة العامة.

- **تطبيق موازنة البرامج والأداء**

وتضمن التعديل أن يُطبق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لنظام موازنة البرامج والأداء خلال 6 سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون بدلًا من 4 سنوات، بما يضمن جاهزية المالية للتطبيق، بما في ذلك تطوير الهياكل الوظيفية والإدارية ومقومات التنفيذ للجهات المخاطبة بأحكام القانون وكذلك تطوير نظم الرقابة بما يناسب تطبيق هذا النظام ويحقق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بكفاءة وفاعلية ويضمن تحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة.

- **مزيد من الحوكمة والشفافية**

وتحقيقًا لمزيد من الحوكمة والشفافية تضمنت التعديلات أنه يتعين أخذ رأي الوزارة في مشروعات القوانين التي من شأنها ترتيب أعباء

مالية مباشرة أو غير مباشرة، إيرادًا أو استخدامًا، منظورة أو محتملة، إيجابًا أو سلبًا على الخزانة العامة للدولة ما لم تكن مدرجة في الموازنة العامة للدولة. كما يتعين على الجهات الإدارية أخذ موافقة الوزارة على مشروعات القرارات التي من شأنها ترتيب التزامات أو أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة، منظورة أو محتملة، إيرادًا أو استخدامًا، إيجابًا أو سلبًا على الخزانة العامة للدولة ما لم يكن مدرجًا بالموازنة العامة للدولة قبل إصدارها من السلطة المختصة.

كما تضمن التعديل أنه يحظر على جميع المسئولين بالجهات الإدارية الارتباط بأي مصروفات أو إبرام أي تعاقدات أو اتفاقات مالية أو بروتوكولات أو مبادرات أو غيرها يترتب عليها التزامات أو أعباء مالية مباشرة أو غير مباشرة، منظورة أو محتملة، قبل الحصول على إقرار من المسئولين عن نظام الارتباطات بإدارة الموازنة بالجهة، بسماح البند المختص الواجب الخصم عليه قانونًا بقيمة الارتباط، وأن يكون ذلك في حدود الاعتمادات المدرجة له بالموازنة. ويحظر على ممثلي الوزارة بالوحدات الحسابية الموافقة على صرف أي مبالغ قبل التأكد من وجود ارتباط مالي، وأن البند المختص، دون غيره، يسمح بالصرف وأن المشروع مدرج بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تم الحصول على موافقة الوزارة المختصة بشئون التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **وضع حد أقصى للدين العام**

وتضمنت التعديلات وضع سقف للدين العام كقيمة وكنسبة من الناتج المحلي، ويجب الرجوع للبرلمان لتعديل هذا السقف، حيث نص القانون أن يضع مجلس الوزراء سنويًا -بناءً على عرض وزير المالية- حدًّا أقصى لقيمة دين الحكومة العامة ويتم تحديد هذه

القيمة بنسبة من الناتج المحلي المتوقع خلال السنة المالية، ولا يجوز تجاوز الحد الأقصى السنوي لدين الحكومة العامة إلا في حالات الضرورة والحتميات القومية بعد العرض على رئيس الجمهورية واعتماد مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير المالية، وموافقة مجلس النواب على تعديل موازنة الحكومة العامة المرفقة بمشروع قانون ربط الموازنة العامة للدولة. وقد تم تعريف دين الحكومة بأنه الدين الذي يتضمن دين أجهزة الموازنة العامة للدولة ودين الهيئات الاقتصادية بعد استبعاد العلاقات المتبادلة بينهما.

يتبين مما سبق، أن مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد يهدف إلى العمل على تحسين مؤشرات أداء المالية العامة من خلال توفير المتطلبات التشريعية والمحاسبية والفنية بما يتفق مع المعايير الدولية، ويوفر مزيدًا من الحوكمة والشفافية ويوفر إطارًا أكثر شمولًا يتم من خلاله العمل على تخفيض دين الحكومة من خلال تكاتف كافة أجهزة ووحدات الدولة. مع التأكيد على أن تلك التعديلات لا تؤثر على طبيعة عمل الهيئات العامة الاقتصادية أو مراكزها القانونية أو إعداد موازناتها أو نظم المحاسبة بها أو علاقتها بالخزانة العامة.

وللوصول لكافة تلك المستهدفات يجب صياغة رؤية تنفيذية كاملة لتطبيق مواد القانون وتعديلاته، بما في ذلك متطلبات إعداد موازنة البرامج والأداء تجنبًا لعدم جاهزية التطبيق خلال الوقت المحدد بالقانون بعد تعديلها بإضافة عامين آخرين.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg